العنوان في نماذج من الدّراسات النَّحوية العربية المعاصرة .نقد أسس القسمة النحوية .

د، أحمد رسن
جامعة البصرة. العراق

- مدخل نظري في القسمة:

لا يقصدُ الباحثُ أنْ يفرضَ التفكيرَ المنطقي ودقّته الفكرية على الدراسةِ النحويةِ ؛ لأنَّ البحثَ النحوي لا يمتلكُ العصمة المنطقية التي تفرضها القواعدُ المنطقية إذ لا تندرجُ طبيعة العلمِ الاعتباري تحتَ مظلّةِ العلومِ الحقيقيةِ مهما أجتهدَ الباحثُ ، ورغب في ذلك ؛ لأنَّ الطبيعةَ اللغويةَ تتأثرُ بجدلِ الإنسانِ ذي الرغبات الكثيرة التي تؤثّر كثيرًا في بعدِه العقلي ... ولكنَّ هذه الحالةَ العارضةَ لا تمنعُ الباحثين من الإفادةِ من علمِ المنطقِ ؛ لأنَّه عاصمٌ من الخطأ في التفكير العام عند تطبيقه في تصحيحِ مساراتِ دراساتهم ، وتوجّهِ تفكيرهم النحوي نحو النتائجِ النافعةِ في الدرس النحوي الحديث ؛ كي يتكاملَ البحثُ العلمي ، ويتطوّرَ .

فلو تُرك التفكيرُ النحوي وشأنَه من غيرِ مراقبةٍ ونقدٍ وتقويمٍ ؛ لاختلطت المفاهيم. وضاعت الحقيقةُ العلميةُ في ظلّ الهوى والاستحسان. من هنا تأتي الحاجة اللازمة إلى علم ضابط ؛ لذلك المنطق هو((نحو للعقول بعامة ، به نعصم الذّهن من الخطأ . أي هو معيار يستعين به المفكر لضبط منظومته العلمية والمعرفية ؛ ليطمئنَ على تناسقها قدر المستطاع))[1].

يتبنى هذا البحثُ مهمةَ مراقبةِ الدّراسات النّحوية في الجامعات العربية ناظرًا إلى البناء الكلي لشبكةِ مفاهيمها التي تتركّبُ منها تلك الدراساتُ مركزًا على العلاقاتِ والأسسِ التي تشكّلَ منها العنوانُ ، وقسمته على فصولٍ مستقلةٍ . وغاية البحث هي رسم منهجية منطقية للباحثين تأخذ بوعيهم ، وتفكيرهم نحو طريق مستقيم تكون نتائجه نافعة ، ويستعينُ الباحثُ . لتحقيقِ هذا الهدفِ . بالبحثِ المنطقي في موضوعةِ القسمةِ التي يقدّمها علم المنطق بعد تعريفها في مراحل نوجزُها بما يأتي :

- القسمة في الاصطلاح :

يقصد بـ((قسمة الشيء : تجزئته وتفريقه إلى أمور متباينة . وهي من المعاني البديهية الغنية عن التعريف ، وما ذكرناه فإنّما هو تعريف لفظي ... ويسمى الشيء مقسَّمًا ، وكل واحد من الأمور التي انقسم إليها يسمّى قسمًا ، تارةً بالقياس إلى نفس المقسّم ، وقسيمًا أخرى بالقياس إلى غيره من الأقسام))[2].

يُدركُ من هذا التعريف جملةً من المعارف عن القسمة منها :

1. القسمة مفهوم ، والمفهوم ليس له حدٌّ تامّ أو ناقصٌ بخلاف الماهية التي تتمتع بوجود حدٍّ لها[3].

2. هي مفهوم بديهي. والمفاهيم البديهية واضحة بنفسها ، ولا تحتاج إلى تعريف مثل مفهوم : الوجود والوحدة وغيرهما. والمفهوم النظري هو الذي يحتاج إلى تعريف ، فيتوقف تصورُه على تصور شيء قبله[4]. مثل مفهوم الاسم ، والفعل ، والكتاب ، والشجر والرجل وغيرها.

3. نستعين بالتعريف اللفظي فقط في شرح مفهوم القسمة ؛ لتنبيه الأذهان إلى معناه باستعمال ألفاظ أوضح في الذهن من لفظ القسمة . وقد استعمل لفظي(التجزئة

والتفريق) ومعناهما واحد. والوضوح يعني أنَّ المعنى يدركه الذهن من اللفظ الشارح أسرعَ ، وأبينَ من اللفظ المشروح عند سماع الألفاظ .

4. تتكوّنُ القسمة من ثلاثة أشياء في أقلّ تقسيم. الأول يُسمّى مُقسّمًا وهو الكلّ أو الكلي ، والثاني والثالث تسمّى أقسامًا. وهي الجزئيات أو الأجزاء.

5. إذا نظرنا إلى كلّ جزء أو جزئي مقيسًا إلى المقسم يسمى قسمًا . وإنْ نظرنا إلى القسم مقيسًا إلى الأقسام الأخرى يسمى قسيمًا. فالكلمة مقسم وأقسامها : الاسم والفعل والحرف. والاسم قسيم للفعل والحرف ، وكذا الفعل والحرف قسيمان للاسم[5].

- أصول القسمة:

ذُكرتْ مجموعة من الأسسِ التي يجب أنْ تتصفَ بها القسمةُ ، وهي :

1. لابدَّ من ثمرة ، وفائدة تحقّقها القسمة .

2. لابدَّ من تباين الأقسام. فتقسيم المنصوب إلى : مفعول ، وحال ، وتمييز ، وظرف تقسيم باطل ؛ لأنَّ الظرفَ من أقسام المفعول . فلا يكون قسيمًا له. ويلزم منه كونُ قسم الشيء قسيمًا له. وهو باطل بالبديهة[6]. ويتفرع منه : لا يجوز جعل قسم الشيء قسيمًا له مثل جعل الظرف قسيمًا للمفعول. ولا يجوز جعل قسيم الشيء قسمًا منه مثل جعل الحال قسمًا من المفعول. ولا يجوز تقسيم الشيء إلى نفسه ، وغيره[7]. وهذا الأساس تتفرّع منه أمور هي[8] :

آ. لا يجعل قسم الشيء قسيمًا له. مثل الظرف قسيم للمفعول.

ب . لا يجعل قسيم الشيء قسمًا منه. مثل الحال قسم من المفعول.

ت . لا يقسم الشيء إلى نفسه ، وغيره.

3. أساس القسمة

يجب أنْ تُبنى القسمةُ على أساس واحد. وهي جهة واحدة تُلحظ في المقسم ، وبالنظر إليها يكون التقسيم[9] وتلك الجهة تتمثّل في الغاية التي يقصدها المفكر ، أو الصفة التي يلحظها عند القسمة . وينبغي أنْ تكون واحدةً في وقت واحد[10] .

4. القسمة جامعة مانعة

وهذه الصفة تتحقّقُ عندما يساوي مجموعُ الأقسام المقسمَ إذ تحصرُ هذه القسمةُ الأقسامَ الداخلةَ فيه. وتمنعُ عن دخول غير أقسامه فيه[11].

- أنواع القسمة

1. القسمة الطبيعية وهي قسمة الكلّ إلى أجزائه مثل مفهوم الإنسان يقسم على قسمين: الحيوان + الناطق.

2. القسمة المنطقية وهي قسمة الكلي على جزئياته مثل قسمة المفرد إلى اسم ، وفعل ، وحرف[12].

ينبغي على الباحثِ أنْ يمتلكَ ناصيةَ المصطلحاتِ العلميةِ التي يريدُ أنْ يدرسَها ، فيختار عنوانَ بحثِه الذي يُفضّلُ أنْ يمتازَ بالتجديدِ حتى يُضيفَ جديدًا في العلمِ. ثم يحدّدُ معنى ذلك العنوان ، وبعده يُقسّمُه على فصول ينفصلُ بعضُها عن بعضٍ ، ولا تتداخلُ في معانيها ؛ لتكونَ القسمة صحيحةً. فالمصطلحُ النحوي جزءٌ من البناء النظري الذي تقوم عليه الدراسة يتأثرُ بالهيكلِ النظري ، ويؤثرُ فيه. والفصلُ بينهما يُفقدُ البحثَ الرؤيةَ العلميةَ . فتتداخلُ المصطلحاتُ ، وتنعدم الدقةُ[13] وحقيقةُ العنوانِ أنَّه مفهومٌ يقصدُ الباحثُ أنْ يعرّفه تعريفًا جامعًا مانعًا في دراسته والفصول كلّها شرح وافٍ له. ونجدُ عددًا من الباحثين

يغفلون عن هذه الحقيقة ظانين أنَّهم على حقّ دائمًا مهما اتجهوا في دراسة موضوعاتهم إلى قريب منها ، أو بعيد عنها.

- تقسيم العنوان في البحث النحوي المعاصر:

إنَّ العنوان المشير إلى الدراسة النحوية يمثّلُ مفهومًا كليًّا يقسمه الباحث على أقسام تمثّل جزئيات ذلك المفهوم الكلّي . والمفهوم الكلّي يقع في دائرة القسمة المنطقية ؛ لأنَّه بطبيعته ينطبق على جزئيات .والمفهوم الجزئي يحتل مقام الباب أو الفصل في تلك الدراسات . وهو جزئي بالقياس إلى كلّيه الذي يقع تحته. ويكون كلّيًا بالقياس إلى ما تحته من مفاهيم تمثّلُ جزئياته وأقسامه الفرعية التي تحتل منطقة المباحث المندرجة تحت الفصول .

إنَّ القراءة الفاحصة لمنهجية عدد من الدراسات النحوية المعاصرة في تقسيم الدراسة إلى أبواب أو فصول ومباحث كشفت صوراً خاطئة لقسمة العنوان على أساس مساواة العنوان لأقسامه أو عدم مساواته. وقد حصر الباحثُ الإخفاقاتِ المنهجيةَ التي اتصفتْ بها تقسيماتُ أولئك الدارسين لعنوان أبحاثِهم. فأنتجت نوعين من القسمة غير صحيحة ولكل قسمة صور ندرجها فيما يأتي :

1. القسمة ذات الأساس الواحد: وله صور متعددة هي :

- الصورة الأولى:

إدخال مفاهيم خارجة عن مكونات العنوان. فتكون القسمة غير مانعة عن دخول غير أقسام العنوان كما في الدراسات الآتية :

1. الحدود النحوية عند ابن يعيش . وهي تتكون من ثلاثة فصول :

1. الفصل الأول . الحدود النحوية في آثار الدارسين
2. الفصل الثاني . الحدود النحوية للأسماء.
3. الفصل الثالث . الحدود النحوية للأفعال والحروف.

إنَّ الفصل الأول أوسع مادة من العنوان الكلي. فكيف يكون الجزئي أعمَّ من كلّيه ؟!

وقد دمج الباحث في الفصل الثالث بين قسمين . وهذه ظاهرة أخرى غير سليمة في القسمة ؛ لأنَّ من شروط التقسيم الصحيح عدم الجمع بين الأقسام.

فتكون القسمة الصحيحة لهذه الدراسة على الشكل الآتي :

الفصل الأول . الحدود النحوية للأسماء.
الفصل الثاني . الحدود النحوية للأفعال.
الفصل الثالث . الحدود النحوية للحروف.

2. الخلاف النحوي في أمالي ابن الشجري

بنيت الرسالة على أساس نسبة الخلاف. فتارة يخاف ابن الشجري البصريين ، وتارة أخرى يخالف الكوفيين وتارة ثالثة يخالفهما معًا. ولكنَّ الباحثة قسّمت رسالتها على خمسة فصول :

الفصل الأول : نبذة عن ابن الشجري
الفصل الثاني : الخلاف بين البصريين والكوفيين
الفصل الثالث : مخالفة ابن الشجري للبصريين
الفصل الرابع : مخالفة ابن الشجري للكوفيين

الفصل الخامس : الآراء التي تفرد بها ابن الشجري

كان الأفضل أنْ يقع الفصل الأول تمهيدًا للرسالة حتى يبقى للقسمة أساس واحد. ثم جاء الفصل الثاني يحمل عنوانًا خارجًا عن العنوان الرئيس للرسالة. ودائرته البحثية أوسع كثيرًا ممّا هو مطلوب في البحث العلمي المراد إنجازه ، ولتلافي هذه السعة الدراسية ينضمُّ الفصل الأول إلى التمهيد ولاسيما أنَّ الرسالة تخلو منه ، ويستبعد الفصل الثاني ، فتكون بنية فصول الرسالة بحسب التخطيط الآتي :

الفصل الأول : مخالفة ابن الشجري للبصريين

الفصل الثاني : مخالفة ابن الشجري للكوفيين

الفصل الثالث : الآراء التي تفرد بها ابن الشجري

هذا الخطأ المنهجي في عدم مراعاة مساحة العنوان أثر في اعتماد الباحث على أساس واحد لا ينسجم مع دلالة العنوان نفسه .

- الصورة الثانية:

الجمع بين بعض أقسام الموضوع . ولا يصح أن نجمع بين قسمين مختلفين؛ أي قسيم الشيء لا يكون قسمًا منه ؛ لأن قسيمه سيكون داخلاً تحت قسيمه وهو محال. كما في الدراسات :

1. التقييد بالمفعولات في القرآن الكريم

الفصل الأول: التقييد بالمفعول به

الفصل الثاني: التقييد بالمفعول المطلق

الفصل الثالث: التقييد بالمفعول فيه

الفصل الرابع: التقييد بالمفعول له وبالمفعول معه

المفعولات في النحو العربي أنواع ذكرها الباحث . ولكنّه قد جمع بين نوعين في فصل واحد. وهذا الجمع ليس صحيحًا ؛ لأنَّ كلّ واحد منها مباينٌ للآخر. ومن شروط القسمة السليمة تباين الأقسام . والتمسك بهذا الشرط يُلزم الباحث عقليًا بتفرقة القسمين. فيكون التقييد بالمفعول له فصلًا رابعًا. ويكون التقييد بالمفعول معه فصلًا خامسًا.

2. المصطلح النحوي عند أبي بكر الأنباري"328هـ"

الفصل الأول . مصطلحات الاسم

الفصل الثاني . مصطلحات الفعل والحرف

الفصل الثالث . مصطلحات الأساليب .

الفصل الثاني جمع بين مصطلحات قسمين مختلفين " الفعل والحرف"

الفصل الثالث اقتصر على مصطلحات الأساليب الإنشائية . وأهمل الأساليب الخبرية. فلم يكن الفصل جامعًا.ويمكن أن نعيد بناء القسمة على النحو الآتي مع مراعاة أساس القسمة وهو الأفراد والتركيب.

الباب الأول . مصطلحات المفردة.

الفصل الأول . مصطلحات الاسم

الفصل الثاني . مصطلحات الفعل

الفصل الثالث . مصطلحات الحرف

الباب الثاني : مصطلحات التركيب

الفصل الأول . مصطلحات التركيب الناقص .الجار والمجرور والإضافة

الفصل الثاني مصطلحات التركيب التام

المبحث الأول . التركيب الخبري

المبحث الثاني . التركيب الإنشائي.

- الصورة الثالثة :

تجزئة القسم الواحد إلى أقسام تكون قسيمًا لمقابله. وجعل كل قسم منهما فصلاً

مستقلاً . وهذا مخالف لشرط تبيان الأقسام كما في :

1. الجملة في شعر ابن زيدون

الفصل الأول . الجملة الخبرية : الفعلية والاسمية.

الفصل الثاني . الإنشاء الطلبي.

الفصل الثالث . الإنشاء غير الطلبي.

فصل بين الإنشاء الطلبي والإنشاء غير الطلبي وهما قسمان للإنشاء وهو القسم المقابل للخبر .فصار كلاهما قسيمين مقابلين للخبر. والصحيح أنهما قسمان تحت الإنشاء الذي هو قسيم الخبر. فتكون القسمة كالآتي :

الباب الأول . الجملة الخبرية :

الفصل الأول : الجملة الفعلية

الفصل الثاني : الجملة الاسمية.

الباب الثاني : الإنشاء.

الفصل الأول : الإنشاء الطلبي.

الفصل الثاني : الإنشاء غير الطلبي.

2. أسلوب الشرط في خطب العرب ووصاياهم في كتاب جمهرة العرب .

الفصل الأول . الشرط القياسي (أدوات الشرط الجازمة)

الفصل الثاني . الشرط القياسي (أدوات الشرط غير الجازمة)

الفصل الثالث . الشرط غير القياسي (السياقي)

قسم الشرط القياسي في فصلين وهو مفهوم واحد يقابل القسم الثاني وهو الشرط غير القياسي

3. الخلاف النحوي في شروح المفصل الثلاثة .

شرح الخوارزمي 617هـ وشرح ابن يعيش 643هـ وشرح ابن الحاجب (646هـ).

تتألف الرسالة من خمسة فصول على أسس متعدّدة : المؤلفين والكلمة والتركيب ، وهي :

الفصل الأول : صاحب المفصل وثلاثة الشراح

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها

الفصل الثالث : الجملة الاسمية

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها

الفصل الخامس : من الأساليب النحوية : الاستفهام /الشرط/النداء وملحقاته/المدح والذم/التعجب

فنجد ثمة تفريقًا بين جزئيات بعض الأقسام ؛ لأنَّ "الجملة الاسمية ، والجملة الخبرية ، والشرط" كلَّها من أقسام الجملة الخبرية. والأساليب النحوية التي ذكرها الباحث عدا الشرط من أقسام الجملة الإنشائية. عندئذٍ يصار إلى تقسيم جديد يجعل الفصل الأول في التمهيد ، ويجمع الأقسام المتفرقة في فصل واحد بالاعتماد على أساس واحد وهو الإفراد والتركيب بعد تعديل قسمة مكونات الكلمة وأحوالها. فتظهر البنية الكلية للقسمة على الشكل الآتي :

الفصل الأول : الكلمة وأحوالها

المبحث الأول : المعرب

المبحث الثاني : المبني

المبحث الثالث : الأسماء المختلف في إعرابها وبنائها

الفصل الثاني : الجملة

المبحث الأول : الجملة الخبرية : 1. الجملة الاسمية .2. الجملة الفعلية

المبحث الثاني : الجملة الإنشائية : منها الاستفهام / النداء وملحقاته/المدح والذم/التعجب

- الصورة الرابعة: تقسيم الفصل الواحد على مباحث غير صحيحة كما في الدراسات الآتية :

1. أساليب الطلب في القرآن الكريم

الفصل الأول . جواب الطلب الصريح قسمه على مباحث :
المبحث الأول . جواب الهمزة.
المبحث الثاني . جواب ما الاستفهامية.
المبحث الثالث . أجوبة أدوات الاستفهام.(من /هل/أنى/متى/أيّ/كم/كيف/أيان/أين/ألفاظ دلت على الاستفهام)
لا يوجد مبرر عقلي لفصل المبحثين (1و2). لأنهما من أدوات الاستفهام المذكورة في المبحث الثالث.
والتقسيم الصحيح على أساس نوع الأداة في جواب الاستفهام . فيكون
المبحث الأول . جواب حروف الاستفهام وهي الهمزة وهل .
المبحث الثاني . جواب أسماء الاستفهام وهي (من /هل/أنى/متى/أيّ/كم/كيف/أيان/أين ...).

2. بناء الجملة في الصحيفة الكاظمية
قسّم الباحث رسالته على الفصول الآتية :
الفصل الأول : بناء الجملة الاسمية
المبحث الأول : بناء الجملة الاسمية المثبتة
المبحث الثاني : بناء الجملة الاسمية المنفية
المبحث الثالث : بناء الجملة الاسمية المؤكدة
الفصل الثاني : بناء الجملة الفعلية
المبحث الأول : بناء الجملة الفعلية المثبتة
المبحث الثاني : بناء الجملة الفعلية المنفية
المبحث الثالث : بناء الجملة الفعلية المؤكدة
الفصل الثالث : بناء الجملة الشرطية
الخطأ الذي انجرت إليه القسمة عندما جعل الباحث الفصل الأول في ثلاثة مباحث ، اثنين صحيحي التقسيم ؛ لأنّها قائمان على وجود المعنى ونفيه . فقسمتهما حاصرة بين الإثبات والنفي ، ولكنَّ المبحث الثالث ليس بصحيح أنْ يقع قسيمًا للآخرين ؛ لأنَّ الجملة الاسمية المؤكدة قد تكون مثبتة ، فهي تابعة للقسم الأول ، وقد تكون منفية فتكون واقعة تحت القسم الثاني . والقول نفسه ينطبق على بناء الجملة الشرطية فهي . بناء على أساس قسمة الجملة أي العنصر الذي تبدأ به . إما اسمية إنْ بدأت باسم ، وإما فعلية إنْ بدأت بفعل ؛ لذلك تنضمُّ إلى القسمين الأساسين للجملة . فتظهر قسمة الدراسة على النحو الآتي :
الباب الأول : بناء الجملة الاسمية
الفصل الأول : بناء الجملة الاسمية المثبتة
المبحث الأول : بناء الجملة الاسمية المثبتة المؤكدة
المبحث الثاني : بناء الجملة الاسمية المثبتة غير المؤكدة
الفصل الثاني : بناء الجملة الاسمية المنفية
المبحث الأول : بناء الجملة الاسمية المنفية المؤكدة
المبحث الثاني : بناء الجملة الاسمية المنفية غير المؤكدة
الباب الثاني : بناء الجملة الفعلية
الفصل الأول : بناء الجملة الفعلية المثبتة
المبحث الأول : بناء الجملة الفعلية المثبتة المؤكدة
المبحث الثاني : بناء الجملة الفعلية المثبتة غير المؤكدة

3. مقيّدات الفعل الزمنية في التعبير القرآني
فصول الدراسة صحيحة ؛ لأنّها قائمة على أساس واحد وهو نوع الكلمة في ثلاثة فصول :
الفصل الأول : المقيدات الفعلية
الفصل الثاني : المقيدات الاسمية
الفصل الثالث : المقيدات الحرفية
إلا أنَّ الباحث لم يواصل الدقة والضبط في تقسيماته للفصل الأول على مباحث

منسجمة. فقد وقع في أخطاء في مباحثه ، نحللها في الفصل وحده على النحو الآتي :

الفصل الأول : المقيدات الفعلية

المبحث الأول : تفصيل في المقيدات الفعلية

1. كان وأخواتها

2 . أفعال المقاربة : (كاد وأخواتها)

المبحث الثاني : المقيدات الداخلة على صيغة (فعل)

كان فعل / قد كان فعل

المبحث الثالث : المقيدات الداخلة على صيغة (يفعل)

كان وأخواتها / أفعال المقاربة

فإذا تأملنا في هذه القسمة نجد عنوان المبحث الأول ليس له قسيم ، فالقسمان المذكوران معه ليس قسيمين له . بل هما مندرجان تحته سواء الداخلة على صيغة "فعل" أو صيغة "يفعل" عدا الحرف "قد" . فإنَّ كان تارة تدخل على الجملة الاسمية وتارة تدخل على الجملة الفعلية ذات الصيغة "فعل" و"يفعل". وكذا أخواتها تدخل على الجملة الاسمية وعلى الجملة الفعلية ذات الصيغة "يفعل" ومثلها أفعال المقاربة . ونعيد تجزئة الفصل رعاية للدقة العلمية على البناء الآتي :

المبحث الأول : كان وأخواتها

المبحث الثاني : أفعال المقاربة :(كاد وأخواتها)

- الصورة الخامسة:

قسمة المبحث الواحد على أقسام غير دقيقة نجدها في :

1. العلل النحوية في كتاب الأصول لابن السراج

الفصل الثّالث : العلل النّحوية في الجّملة في كتاب الأصول في النحو

المبحث الأوّل : علل التّقديم والتأخير.

المبحث الثّاني : علل الحذف .قسمه على ثمانية أقسام فرعية هي :

-1 حذف الفعل .

-2 حذف الفاعل .

-3 حذف المبتدأ .

-4 حذف الخبر.

-5 حذف الحرف .

-6 حذف المضاف .

-7 حذف المصدر.

8 . حذف المستثنى .

نجد المبحث الثاني مركبًا من ثمانية أقسام غير صحيحة إذ لا يوجد أساس تقسيمي واحد

والصواب أن تكون الأقسام ثلاثة على أساس نوع الكلمة :

1. حذف الفعل

2. حذف الاسم ويشمل الأقسام الباقية : الفاعل/المبتدأ/الخبر/المضاف/المصدر/المستثنى.

3. حذف الحرف.

- الصورة السادسة :

جعل العنوان فصلاً مستقلاً . أي تقسيم العنوان إلى نفسه وغيره وهذا مخالف لقاعدة عدم صحة جعل المفهوم الكلي قسمًا من أقسامه . لأن العنوان الكلي لا يقع تحت نفسه . لأنه سيكون أخصَّ من نفسه وهو محال أيضًا :

1. التأويل النحوي عند ابن هشام المتوفى سنة (761هـ) جعلها الباحث في خمسة فصول :

الفصل الأول: مفهوم التأويل النحوي وألفاظه عند ابن هشام

الفصل الثاني: التأويل في الحذف
الفصل الثالث: التأويل في الزيادة
الفصل الرابع: التأويل في التقديم والتأخير
الفصل الخامس: التأويل في الحمل
كان الفصل الأول قسمًا من أقسام العنوان مع أنه مساويًا له وهو نفسه . ويمكن أن يقع مفهوم التأويل تمهيدًا للدراسة .

- الصورة السابعة:

تكوين قسم من صفات الأقسام الأخرى في :
1. الجملة الاسمية عند النحويين العرب حتى نهاية القرن الثامن الهجري دراسة وصفية تحليلية . قسم الباحث رسالته على ثلاثة فصول هي :
الفصل الأوَّل : الجملة الاسميَّة المثبتة
الفصل الثاني : الجملة الاسميَّة المنفيَّة
الفصل الثالث : الرتبة والحذف في الجملة الاسميَّة.
فالفصل الثالث مركب من الرتبة خصائص الجملة المثبتة والمنفية وكذلك الحذف.
ولا ضير في أن تكون الدراسة مقسمة على فصلين. وتُذكر صفات كل قسم معه. حتى لا تتداخل ، ولا تختلط النتائج الخاصة بكل قسم منهما.
2. القسمة ذات الأسس المتعدّدة
هذه القسمة بسبب تعدد أسسها أنتجت صوراً خاطئة منها :
الصورة الأولى
تداخل أقسام الفصول
تتداخل أقسام العنوان فيما بينها ؛ لعدم مراعاة شرط وحدة الأساس في التقسيم ، فترى دراسات لم يدقّق أصحابها في ذلك الشرط ؛ فاختلطت مكونات العنوان في بناءاتهم التقسيمية . وهذا الإجراء العشوائي نجده في نماذج من الدراسات النحوية الآتية :

1. أدوات التقليل والتكثير في العربية . دراسة دلالية نحوية .
تتألف هذه الرسالة من ثلاثة فصول :
الفصل الأول . كنايات العدد
المبحث الأول : كم
المبحث الثاني : كذا
المبحث الثالث: كأين
الفصل الثاني : المركبات مع (ما)
المبحث الأول: المركبات مع (ما) من الأفعال.
المبحث الثاني: المركبات مع (ما) من الحروف.
الفصل الثالث : أدوات متفرقة
المبحث الأول: رب.
المبحث الثاني: قد
المبحث الثالث: لو، وإلا، وكلا
لم يستطع الباحث تحليل عنوان رسالته إلى أقسام صحيحة ؛ لأنه لم يعتمد على ركن أصيل ، ولا رجع إلى أسٍّ محكم . فنجد بناءه واهيًا . فتارة ينظر إلى الباب النحوي أيْ العدد. وتارة أخرى يستند إلى الشكل وهو التركيب. وثالثة يغيب عنه الأساس العلمي للقسمة ، فيسم فصله الثالث بالأدوات المتفرقة. ولو دقّق الباحث في موضوعه ، ومكوناته لوجد أكثر من مقياس يزن فيه التقسيم. فيصحُّ أنْ يكون الأساس المعنى : التقليل والتكثير المنسجم مع عنوانه. . بعد أنْ قرّر الباحث الدلالات . وعلى ذلك تجزَّأ الرسالة على هذه الفصول :
الفصل الأول : أدوات التقليل
المبحث الأول : الأفعال . قلما وقصرما
المبحث الثاني : الحروف . ربما ، لو ، إلا ، كلا
الفصل الثاني : أدوات التكثير
المبحث الأول : الأسماء . كم الخبرية ، كأين
المبحث الثاني : الأفعال . كثر ما
المبحث الثالث : الحروف . مما

الفصل الثالث : أدوات التقليل والتكثير
المبحث الأول : الأسماء . كم الاستفهامية. كذا
المبحث الثاني : الحروف . رب ، قد
2. الاعتراضات النحوية لشرّاح الجمل على الزَّجاجي
هذه رسالة ماجستير تتركّب بنيتها الكلية من أربعة فصول :
الفصل الأول: الاعتراض في المقدمات النحوية والمرفوعات
الفصل الثاني: الاعتراض في المنصوبات
الفصل الثالث: الاعتراض في المجرورات والمصدر والمشتقات والتوابع
الفصل الرابع: الاعتراض في النداء وما لا ينصرف وإعراب الفعل والعدد وكنايته ومسائل أخرى مختلفة
3. التفسير في الدرس النحوي . مستوياته وأدواته وأساليبه .
الفصل الأول:أدوات التفسير
المبحث الأول: التفسير بـ(أي)و(إذا)
المبحث الثاني: التفسير بـ(أنْ)
المبحث الثالث: التفسير بـ(من)
المبحث الرابع: التفسير بـ(اللام)و(إلى)
الفصل الثاني: الإعراب وأثره في التفسير
المبحث الأول: التمييز
المبحث الثاني: التفسير بالبدل
المبحث الثالث: التفسير بالنعت
المبحث الرابع: التفسير بعطف البيان
المبحث الخامس: المفسر في باب (نِعم و بئس)
المبحث السادس: مفسِّر الضمير
الفصل الثالث: التفسير بالفعل وبالجملة
المبحث الأول: بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة
المبحث الثاني: الاشتغال
المبحث الثالث: مفسر ضمير الشأن
المبحث الرابع: الجملة التفسيرية
المبحث الخامس: صلة الموصول

يبدو الخلط واضحًا في هذه الرسالة ؛ لأنَّ الباحث لم يلتفت إلى العلاقات الأساسية بين فصوله. فثمة أكثر من أساس حاكم عليه في القسمة. فإنَّ الفصل الأول أساسه نوع الكلمة وهي الأداة "الحرف" التي تمثّل القسم الثالث من أقسام الكلمة. والفصل الثاني أساسه نوع الكلمة أيضًا وإن كان التعبير يشيرُ إلى أساس آخر وهو القرينة ؛ لأنَّ الإعراب إحدى قرائن فهم المعنى النحوي. فقد بيّن الباحث أنَّ هذا الفصل يدرس الاسم لا القرينة بقوله : ((عقدت الفصل الثاني للتفسير بالاسم، درست فيه (التمييز، والبدل، والمخصوص بالمدح والذم، وعطف البيان، ومفسِّر الضمير، والنعت))[14]. ولو جعل عنوان الفصل التفسير بالاسم لما حدث هذا اللبس. والفصل الثالث أساسه الإفراد والتركيب ؛ إذ الفعل مفرد والجملة مركب . ولم يذكر الباحث جميع أقسم المفرد والمركب. وهذا التنوع في أسس التقسيم جعل الفصول ، ومحتوياتها متداخلة. وكان ينبغي على الباحث مراعاة أساس واحد إمَّا نوع الكلمة ، وإمَّا الإفراد والتركيب. ولكن الأساس الأول لا يحلُّ الإشكال ؛ لأنَّ الجملة ليست من أقسام الكلمة. فيبقى الأساس الثاني هو المرشح للقسمة حتى تستوي الرسالة على صورة علمية متقنة.لذلك أُعيد هيكلة المحتوى ، وتشكيل قسمة العنوان على البناء الآتي :

الفصل الأول : التفسير بالمفردة
المبحث الأول : التفسير بالاسم
المبحث الثاني : التفسير بالفعل
المبحث الثالث : التفسير بالحرف
الفصل الثاني : التفسير بالجملة

المبحث الأول : جملة البدل
المبحث الثاني : الجملة في الاشتغال
المبحث الثالث : الجملة التفسيرية
المبحث الرابع : جملة صلة الموصول
3. الرسالة الموسومة بـ (العلل النحوية في كتاب سيبويه)
قسّم الباحث الدراسة على أربعة فصول :
الفصل الأول : العلل النحوية في المعرب والمبني من الأسماء والأفعال
الفصل الثاني : العِلَلُ النَّحويَّة في المرفوعاتِ والنواسخِ
الفصل الثالث : العِلَلُ النَّحويَّة في المَنصُوباتِ والمَجرُوراتِ ومَوضُوعاتٍ أخر
الفصل الثالث : مَنهجُ سِيبَوَيه في التَّعلِيلِ النَّحوِي
فإذا نظرنا إلى خطة المحتوى العلمي نجد الفصل الأول جمع بين قسمين من أقسام الكلمة ، وهما الاسم والفعل ولم يلتزم الباحث بأساس واحد في هذا المجموع ؛ لأنَّ عنوان الفصل يرتكز على صفتين متغايرتين للأسماء والأفعال وهما البناء والإعراب .ومثل هذا الفصل لا نستطيع أنْ نضع معه أقسامًا تُعدُّ قسيمات له حتى تكون الفصول كلّها أقسامًا لعنوان الرسالة .ومن يطلع على تفاصيل الرسالة يجد أنَّ موضوعاتها تكاد تطابق الفصل الأول عند استبعاد مسائل نادرة في الفصل الثالث التي عبّر عنها الباحث بمَوضُوعاتٍ أُخر.ولا أدري كيف جمع بين " المرفوعاتِ والنواسخِ" في فصل مستقل إذ لا جامع بينها؟! فالمرفوعات كلها أسماء تتصف بصفة الرفع ، والنواسخ بعضها حروف وبعضها أفعال وهي تتصف بصفة مشتركة هي النسخ للمرفوعات . ولا تشترك بصفة واحدة مع الأسماء المرفوعة . أو ليس الأسماء المرفوعات مندرجة تحت الفصل الأول وهي فعلًا قد ذكرها الباحث هناك ؟!.وقد أخطأ الباحث ثانية عندما جمع بين الأسماء المنصوبة والمجرورة في فصل ثالث إذ هما قسمان مختلفان في صفتي : النصب والجر . ثم ما الأساس الذي جعل المنهج قسمًا من أقسام العنوان الرئيس ؟ فلا توجد أقسام تناسبه .إذًا الرسالة مضطربة منهجيًّا ؛ للخطأ الحاصل في قسمة فصولها ؛ لذلك تصاغ الخطة الجديدة المقترحة على الصورة الآتية :

التمهيد : مَنهجُ سِيبَوَيه فِي التَّعلِيلِ النَّحوِي
الفصل الأول : العلل النحوية في الأسماء
المبحث الأول : العِلَلُ النَّحويَّة في الأسماء المعربة
المبحث الثاني : العِلَلُ النَّحويَّة فِي الأسماء المبنية
الفصل الثاني : العلل النحوية في الأفعال
المبحث الأول : العلل النحوية في الأفعال المعربة
المبحث الثاني : العلل النحوية في الأفعال المبنية
الفصل الثالث : العلل النحوية في الأدوات الناسخة

وهذه الخطة لها أساس واحد وهو نوع الكلمة بعد أنْ شكّل المنهج تمهيدًا للدراسة ؛ لذلك تكون القسمة جامعة مانعة . فهي تجمع كلّ علل الأسماء والأفعال والحروف . ولا يوجد قسم رابع بحسب التقسيم النحوي التقليدي الذي ثبتت صحته منطقيًّا.

- الصورة الثانية :

إخراج قسم من القسمة ، فتكون القسمة غير جامعة في الدراسات الآتية :

1. نظرية النحو العربي ومناهج الدرس اللغوي الحديث

تتألف الدراسة من تمهيد وثلاثة فصول

التمهيد : تطور نظرية النحو العربي عند العرب

الفصل الأول : المناهج اللسانية والدرس النحوي الحديث

الفصل الثاني : تحديدات معرفية النحو : تحديد مفهومية

أقسام الكلام والزمن النحوي والجملة في الفكر النحوي

الفصل الثالث : المناهج اللغوية الحديثة دراسة تطبيقية

النظر في العنوان يكشف أنّه مركب من مفهومين : نظرية النحو العربي والمناهج اللسانية الحديثة . فيجب توافر هذين المفهومين في فصول الأطروحة العلمية إلا أنَّ الباحث أخرج المفهوم الأول "النظرية" وجعلها تمهيدًا والتمهيد يعمل على إضاءة الموضوع . وليس جزءًا منه. ثم أتى بفصلين معناهما واحد . وهما الأول والثالث وهما يندرجان في فصل واحد وإنْ حاول الباحث التفريق بينهما من جهة اللفظ والتطبيق . ففي الأول استعمل "المناهج اللسانية" وفي الثالث استعمل "المناهج اللغوية" وهما مصطلحان مترادفان فقد ذكر المناهج نفسها في الفصلين التاريخي المقارن والوصفي والتحويلي التوليدي والوظيفي عدا الوصفي لم يذكره في الفصل الثالث . ومن جهة التطبيق فقد جعل الفصل الثالث مجالًا للتطبيق . ولكنّه لا يجعل القسمة صحيحة . بل يزيدها اضطرابًا وتداخلاً ، ويفرض مقدارًا من التكرار في المعرفة النحوية في المناهج . ويزداد الخلل المنهجي في القسمة عند مقارنة هذين الفصلين بالفصل الثالث . فهو يتناول ثلاثة موضوعات نحوية عند المحدثين بحسب مناهجهم التي أشار إليها الباحث إشارات نادرة .لذلك نضبط قسمة الدراسة . بعد انضمام الفصل الثاني "تحديدات معرفية النحو" إلى الباب الأول في الدراسة التطبيقية في فصله الثاني . ونضعها في هذه البنية المقترحة :

الباب الأول : نظرية النحو العربي

الفصل الأول نظرية النحو العربي عند النحويين القدماء

الفصل الثاني : موقف المحدثين من نظرية النحو العربي

الباب الثاني : المناهج اللسانية الحديثة

الفصل الأول : الرؤية النظرية في المناهج اللسانية الحديثة

الفصل الثاني : الدراسات التطبيقية في المناهج اللسانية الحديثة

فتكون القسمة على بابين حتى تتحقّق المطابقة والمساواة بين العنوان الأساس وأقسامه . ويكون الباب الأول مقسَّمًا على فصلين بحسب الزمن ، والباب الثاني يُقسّم بحسب التنظير والتطبيق .

2. النحو العربي في ضوء المذهب الذاتي في نظرية المعرفة

يلج الباحث في بحث جديد منهجيّا ، ويقدّم موضوعًا نحويّا معرفيًّا إلا أنَّ لغة العنوان تدخل في عالم المجاز باستعمال لفظ "في ضوء"، وظل هذا التعبير حاضرًا في الفصلين الثاني والرابع. ويمكن تجاوز هذه الهفوة اللغوية بتعديل العنوان ، فيصير "النحو العربي و المذهب الذاتي في نظرية المعرفة" دراسة في الاستدلال النحوي. وهذه الأطروحة مكونة من أربعة فصول :

الفصل الأول : المذهب الذاتي في نظرية المعرفة

الفصل الثاني : الاستدلال الاستقرائي في ضوء المذهب الذاتي

الفصل الثالث : الاستدلال القياسي

الفصل الرابع : العلة النحوية في ضوء المذهب الذاتي

ركّز الباحث . بعد تقديم رؤية عن المذهب الذاتي في الفصل الأول . على الاستدلال رابطًا إياه بالمنهج الذاتي . ولكنّ الباحث لم يجمع أقسام الاستدلال ؛ لأنَّ الاستدلال له قسمان : مباشر وأقسامه : النقيض ، وعكس النقيض ، والعكس المستوي . وهذا القسم تركه الباحث مع أنّه متداول في النحو العربي . والقسم الثاني : غير المباشر ، ويشمل : الاستقراء والقياس والتمثيل. وقد أغفل الباحث التمثيل . وجاء بالعلة النحوية في فصل مستقل ، وهي ليست من أقسام الاستدلال . وكذلك حذف الباحث كثيرًا من موضوعات النحو كالمفاهيم والقواعد التي وظّف الاستدلال من أجلها. إذًا نعيد خطة البحث بعد تعديل عنوانه بهذه الصورة :

الفصل الأول : المذهب الذاتي في نظرية المعرفة

الفصل الثاني : الاستدلال المباشر و المذهب الذاتي

المبحث الأول : النقيض

المبحث الثاني : عكس النقيض

المبحث الثالث : العكس المستوي

الفصل الثالث : الاستدلال غير المباشر والمذهب الذاتي

المبحث الأول : الاستقراء

المبحث الثاني : القياس

المبحث الثالث : التمثيل

النتائج

1. ندرة الدراسات الجديدة. وكثرة الدراسات التقليدية في كثير من الجامعات العربية ؛ لضعف مستوى التفكير النحوي عند كثر من الباحثين. فأوجد ذلك تكرار المعطيات العلمية والنتائج.

2. كثرة الأخطاء في قسمة المفاهيم النحوية.على مستوى العنوان. واتخذت القسمة الخاطئة صورًا متعددة ؛ لعدم مراعاة منطقية التقسيم الصحيح .

3. هذه الأخطاء يمكن أن توضع لها حلول تقلل منها تدريجياً :

1. إدخال العلوم التي تدرس المفاهيم والمصطلحات. وتوجّه الباحثين نحو التفكير السليم في الدراسات العليا ومنها علم المنطق ، ونظرية المعرفة ، وعلم المصطلحية. والدليل القوي على قيمة هذه العلوم العقلية وفوائدها ما نجده من تطور في الدراسات اللسانية المعاصرة في المغرب والجزائر وتونس ؛ لأنها بُنيت على أسس التفكير المنطقي الذي يتعامل بموضوعية مع العلم ، ويحاول أن يحلل. ويفسّر . ويستدل على أسس وأدلة . ويعطي نتائج جديدة .

الهوامش

1 . علم المنطق "الأصول والمبادئ" . أ. د. علي حسين الجابري : 79.

2. المنطق . الشيخ محمد رضا المظفر : 106.

3. ينظر : شرح المنطق . السيد كمال الحيدري :88/2.

4. ينظر : م ن : 89/2.

5. المنطق . المظفر:107.

6. م ن:108.

7. م ن: 109.

8. م.ن :109.

9. المنطق . المظفر : 109. وينظر : المنطق ومناهج العلم : 107.

10. ينظر : المنطق . المظفر : 110.

11. ينظر : المنطق ومناهج البحث : . 45 . 47.
12. ينظر : المنطق . المظفر : 112.
13. ينظر : المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية :2.
14. التفسير في الدرس النحوي . مستوياته وأدواته وأساليبه . صلاح حسن هاشم . رسالة ماجستير ، جامعة بغداد . كلية الآداب . المقدمة :3.

المصادر والمراجع

أدوات التقليل والتكثير في العربية . دراسة دلالية نحوية . عماد محمد محمود البخيتاوي ، رسالة ماجستير.جامعة بغداد . كلية الآداب 2004م.

بناء الجملة في الصحيفة في الصحيفة الكاظمية . ستار هويدي علي الحسناوي . رسالة ماجستير ، كلية التربية . جامعة كربلاء ، 2011م .

التفسير في الدرس النحوي . مستوياته وأدواته وأساليبه . صلاح حسن هاشم . رسالة ماجستير ، جامعة بغداد . كلية الآداب ، 2006م.

التقييد بالمفعولات في القرآن الكريم . ياسين عبد الله نصيف . أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية . كلية الآداب . 2005م.

التمييز في القرآن الكريم . دراسة نحوية دلالية . حازم ذنون إسماعيل السبعاوي. رسالة ماجستير ، جامعة الموصل . كلية التربية ، 2004م.

حروف المَعاني في نَهجِ البَلاغة "دراسة نحوية " . عبد الواحد خلف وساك آل عجيل . أطروحة دكتوراه . كلية الآداب . جامعة البصرة ، 2006م .

الخلاف النحوي في أمالي ابن الشجري . عائدة بنت شعيد العربي . رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة 2007م.

الخلاف النحوي في شروح المفصل الثلاثة . شرح الخوارزمي 617هـ وشرح ابن يعيش 643هـ وشرح ابن الحاجب 646هـ . سالم مبارك سعيد الفلق. رسالة ماجستير ، جامعة عدن . كلية التربية ، اليمن 2010م.

شرح كتاب المنطق . كمال الحيدري . بقلم نجاح النويني ، ط 1 ، دار المرتضى . بيروت . لبنان ، 2011م.

العلة النحوية في القرنين السابع والثامن الهجريين . مثنى يوسف حمادة أمين .كلية الآداب . الجامعة المستنصرية ، أطروحة دكتوراه ، 2007م .

العلل النحوية في كتاب سيبويه . أسعد خلف عبد جابر العوادي .رسالة ماجستير ، كلية التربية –جامعة بابل 2002م.

علم المنطق " الأصول والمبادئ" . أ. د. علي حسين الجابري . ط 1 ، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع . دمشق . سوريا ، 2010م .

مقيّدات الفعل الزمنية في التعبير القرآني . فالح حسن كاظم الأسدي . رسالة ماجستير ، كلية التربية في جامعة بابل ، 2008م .

المنطق . الشيخ محمد رضا المظفر . ط3، دار التعارف بيروت . لبنان ، 2006م .

المنطق ومناهج البحث . لجنة إعداد وتنظيم الكتب الدراسية . ط 9 ، إيران 1428هـ .

موقف أبي علي الفارسي من الزجاج في كتابه الإغفال . دراسة وتحليل . سيف بن سالم بن فضيل المسكري . رسالة ماجستير جامعة نزوى كلية العلوم والآداب . سلطنة عمان ، 2014م.

النحو العربي في ضوء المذهب الذاتي في نظرية المعرفة . علي جاسب عبد الله . أطروحة دكتوراه ، كلية التربية . جامعة البصرة ، 2013م .

نظرية النحو العربي ومناهج الدرس اللغوي الحديث . عبد علي صبيح خلف . أطروحة دكتوراه ، كلية التربية . جامعة البصرة ،2011م .